

مؤتمر المفوضين للدول الساحلية  
في اقليم البحر الأبيض المتوسط  
بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط  
المنعقد بدعوة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة  
برشلونة، من ٢ - ١٦ فبراير (شباط) ١٩٧٦

تقرير المدير التنفيذي دى

عن تقديم العمل

في تنفيذ خطة العمل في البحر الابيض المتوسط

ضميمة

"مسودة خطة العمل في اقليم البحر الابيض المتوسط"

١ - اعلمت حكومات اقليم البحر الابيض المتوسط ، كما ورد في الفقرة ٩ من تقرير المدير التنفيذي عن تقدم العمل (UNEP/CONF.1/INF.3)، وذلك في الفصل الاول من خطة العمل في البحر الابيض المتوسط، المتعلق بالتخطيط للتنمية المتكاملة للموارد الطبيعية في اقليم البحر الابيض المتوسط وادارتها، عن استمدادها لأجراء دراسة مشتركة ومستفيضة لأي اقتراح يستهدف التوفيق بين متطلبات التنمية وضرورة حماية نوعية البيئة في البحر الابيض المتوسط و تحيينها بغية استخدام موارد هذا الاقليم استخداماً أمثل .

٢ - وقد أعرب مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، في دورته الثالثة ، عن تأييده لخطة العمل في البحر الابيض المتوسط (١). وخلال هذه الدورة وفي ضوء مبادرة من حكومة فرنسا ، كان هناك رأي بأن يقدم برنامج الامم المتحدة للبيئة الدعم لنشر خطوط توجيهية عامة ولاصدار كتيبات فنية يمكن ان تستخدم كأساس للعمل في مجال حماية البحر الابيض المتوسط وغيره من المناطق البيئية الماثلة في المحيطات . واقترح ان يتولى برنامج الامم المتحدة للبيئة دعوة فريق من الخبراء للبدء في اعداد هذه المطبوعات والعمل بصفة خاصة على وضع الوثائق المتعلقة بمشروع لحماية البحر الابيض المتوسط ، يشار اليه " كسودة خطة العمل " (٢).

٣ - وبعد اجراء مشاورات أخرى بين حكومة فرنسا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، اتفق على ان تكون اهداف " سودة خطة العمل " مساعدة حكومات الدول الساحلية في البحر الابيض المتوسط في زيادة تفهمها للمشاكل المشتركة التي تواجهها في البحر الابيض المتوسط وفي مناطقها الساحلية على السواء ، مما يساعد بالتالي على التوصل الى القرارات الملائمة بشأن ادارة هذه المناطق ومواردها والحفاظ عليها . وكان التأكيد

على ان حماية البيئة البحرية باعتبارها نظاما يهدم الحياة ، لا يمكن فصلها عن اولويات التنمية او عن رفع مستويات المعيشة لشعوب اقليم البحر الابيض المتوسط .

٤ - وفيما يتعلق بالجانب العملي ، تتألف " مسودة خطة العمل " من مراحل مختلفة تهيء كل مرحلة منها المجال لاتخاذ مجموعة من الاجراءات المتتالية او المتزامنة التي تؤدي الى تحقيق الانسجام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لاقليم البحر الابيض المتوسط وتضع حدا للتلوث وغيره من أشكال التدهور او تقلل منها . ولهذا الغرض روي انه من الضروري ان تفسح " مسودة خطة العمل " في اقليم البحر الابيض المتوسط المجال لاجراء دراسات عن السكان والمساكن الاجتماعية والثقافية ، والأغذية والزراعة ، والمستوطنات البشرية ، والصناعة ، والتجارة ، والنقل ، والسياحة على صهيل المثال . وسوف تحدد الخطة الاتجاهات طويلة الأجل في كل من هذه المجالات وتحلل آثارها على البيئة . وفي ضوء هذا التحليل ، توضع سياسات بديلة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كمادعت الحاجة الى ذلك . وتبين ان يكون الهدف الاخير لهذه الخطة هو ان تضع تحت تصرف واضعي القرارات ومخططي التنمية في البلاد المعنية معلومات تساعد هم على اعداد خطط أمثل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على أسس تكفل عدم تدهور البيئة .

٥ - وعلى أساس هذه الافكار الاولية بشأن " مسودة خطة العمل " دعا المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة الى اجتماع عقد يومي ٢٢ و ٢٣ يناير ( كانون الثاني ) ١٩٧٦ اشترك فيه خبراء من ١٦ دولة ساحلية في البحر الابيض المتوسط من بين ١٨ دولة ساحلية تطل عليه وذلك لتقديم المشورة له حول الاعداد للخطة . كما حضر هذا الاجتماع ممثلون عن الوكالات المتخصصة للامم المتحدة ومن المنظمات الحكومية الدولية الاخرى . ( ٣ )

( ٣ ) فيما يلي الوكالات والمنظمات التي أوفدت ممثلها :  
اللجنة الاقتصادية لاوربا ، برنامج الامم المتحدة للتنمية ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، المكتب التابع لمعهد بحوث الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الأغذية والزراعة ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، منظمة الصحة العالمية ، المنظمة الدولية للارصاد الجوية ، المنظمة الدولية للاستشارات البحرية ، المنظمة العالمية للسياحة ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، المجموعة الاقتصادية الاوروبية .

٦ - وقد طلب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في كلمة الافتتاحية الى الخبراء ، تقديم المشورة حول النقاط التالية :

- وضع تعريف أدق لأهداف الخطة .

- امكانية تطبيقها .

- طرق ووسائل تنفيذها .

٧ - وبعد المشاورة التي استغرقت يومين أكد الخبراء وجهة نظر المدير التنفيذي من ان الهدف الرئيسي لمشروع "مسودة خطة العمل" هو مساعدة المخططين وواضعى القرارات فى الدول الساحلية للبحر الابيض المتوسط فى اختيار السياسات المناسبة للتنمية من بين مختلف سياسات التنمية المحتملة . وسوف تنطوى هذه الاختيارات على متطلبات شتى من الموارد الطبيعية والبشرية والبيئية بوجه عام . كما ينبغي ان تهى "الخطة" للسلطات الوطنية فرصة أفضل لدراسة الآثار المحتملة لخلف القرارات على الاستقرار الـيكولوجى للمنطقة لاسيما بالنسبة لضرورة تحقيق تنمية متوازنة ومستمرة لكافة أرجاء اقليم البحر المتوسط . ونصح الخبراء ان من اللازم ان يغطى النطاق الجغرافى للخطة حوض البحر الابيض المتوسط برمته ، اى البحر ذاته والمناطق الساحلية التى تتأثر مباشرة بنشاطات الخطة فى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية . وقد يتباين عمق هذه المناطق الساحلية من دولة الى أخرى تبعا للموضوع المطروح للدراسة او مجالات البحث المعنية .

٨ - ويجب التأكيد - فى التحليل النهائى - على ان من حق حكومة كل دولة ان تفرد باتخاذ قراراتها الخاصة بأولويات التنمية فيها . ومع ان هذا قد يسفر عن اختلاف أساليب التنمية ، باختلاف الفترات الزمنية المحددة لها ، فقد اعترف الخبراء بأن هناك مصلحة مشتركة بين الدول الساحلية للبحر الابيض المتوسط ، وبالتالى فانه يتحتم تحليل الاتجاهات الرئيسية للتنمية تحليلا جماعيا على أساس دائم . وكننتيجة لعملية التشاور بين الدول المعنية هذه ، ووضع نشاطات التنمية ونتائجها المحتملة موضع الاعتبار الكامل ، فانه يتمين تحديد بدائل مختلفة تقدم للحكومات المعنية عن طريق مؤسساتها المختلفة .

٩ - وقصارى القول ، فان البرنامج المطروح باسم "مسودة خطة العمل" يجب ان يستهدف ايجاد تنسيق عام للاجراءات المزمع اتخاذها خلال عشرات السنين القادمة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متناسقة ، تضع فى الاعتبار تماما الثروات الكامنة فى منطقة البحر الابيض المتوسط وكذلك ما يسودها من معوقات ، كما يجب ان تهدف تدريجيا الى تصحيح مواطن الخلل الاقتصادية والاجتماعية الحالية .

١٠ - ويجب ان تتألف " مسودة خطة العمل " اولا من وثيقة او وثائق أساسية وثانيا من خطة عمل وأبحاث تهدف الى اقامة " منطقة نموذجية " تتحقق فيها التنمية على أساس خطوط توجيهية من الادارة السليمة للبيئة . والواقع ان " مسودة خطة العمل " سوف توفر للدول الساحلية للبحر الابيض المتوسط بيانات عن ماضيها الايكولوجي والاقتصادى ، ونظاما لمراقبة نشاطاتها الحالية المترابطة ، ومجموعة من التوقعات يمكن ان تشكل الأساس لقراراتها المستقبلية .

١١ - وسوف يدعو برنامج الامم المتحدة للبيئة الى عقد مشاوره ثانية للخبراء من ١٨ دولة ساحلية للبحر الابيض المتوسط فى الفترة من ٨ - ١٢ مارس ( آذار ) ١٩٧٦ لوضع الخطوط التوجيهية المشار اليها مسالفا موضع التنفيذ ، اذ على أساسها تتركز " مسودة خطة العمل " ومن المتوقع ان تسفر المشاوره عن مسودة للاقتراح الذى سيرفعه المدير التنفيذى الى اجتماع حكومى دولى للدول الساحلية للبحر الابيض المتوسط ، يزمع برنامج الامم المتحدة للبيئة عقده مبكرا فى مايو ١٩٧٦ .

١٢ - وتجدر الاشارة أخيرا الى أنه على الرغم من ان " مشروع خطة العمل " يشمل الكثير من الجوانب التى وردت فى الفصل الخاص بتخطيط التنمية المتكاملة لخطة عمل للبحر الابيض المتوسط ، فان برنامج الامم المتحدة للبيئة قد امتحدث عددا من المشروعات الاضافية المحددة التى تتصل بهذا الفصل ، او ان هذه المشروعات الآن موضع بحثه .